الخدمة الاجتماعية وقيم الاعتراف: مدخل لتعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات التعليمية وفق المعايير الدولية.

Social work and the values of recognition: An approach to promoting the inclusion of people with disabilities in educational institutions according to international standards.

أ. وئام "محمد الهادي" محمود الخوجة

أستاد مساعد - جامعة طرابلس - كلية التربية طرابلس - القسم العلمي/ رياض الأطفال

weammouhamed71@gmail.com

الملخص

تُشكل الخدمة الاجتماعية حلقة وصل بين القيم الأساسية المتمثلة في الاعتراف بكرامة الأفراد ذوي الإعاقة وتطبيق معايير الإدماج العالمية في المؤسسات التعليمية؛ ومن هذا المنطلق تهدف الدراسة للتعرف على التحديات التي تواجه مهنة الخدمة الاجتماعية لدى مناصرة حق ذوي الإعاقة في التعليم المدمج بالمؤسسات التعليمية؛ وتناولت الدراسة بالتقصي والتحليل القيم المهنية للخدمة الاجتماعية للانتقال من مرحلة الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مرحلة تحقق الدمج داخل المؤسسات التعليمية؛ بما يتوافق والمعايير الدولية لحقهم في التعليم؛ كما تناقش هذه الدراسة الفجوة الواقعية بين الاعتراف النظري بالحقوق والتطبيق العملي للدمج وفق أسس ومعايير واستراتيجيات تخدم مصالح وحقوق ذوي الإعاقة؛ وبالتالي تم اعتمد المفاهيم التالية: الخدمة الاجتماعية - قيم الاعتراف - الدمج التعليمي - المعايير الدولية.

واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال الرجوع للأدبيات والأُطر التربوية المنشورة واستعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث؛ وأظهرت الدراسة عدة استنتاجات منها التالي:

❶أن الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية لها دور أساسي في تذليل العقبات السلوكية؛ وتعزيز التعليم القائم على الحقوق وضمان المشاركة الفعالة للمتعلمين ذوي الإعاقة في المجتمع؛ ذلك لأن الخدمة الاجتماعية أحد أهم المهن القادرة على تعزيز ثقافة الدمج ومواجهة التميز داخل المؤسسات التعليمية.

❷ أن تبني قيم الاعتراف يسهم في تعزيز كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في العملية التعليمية؛ وأن دمج الأشخاص ذوي الإعاقة لا يتحقق فقط من خلال الإجراءات التنظيمية بل يتطلب ترسيخ قيم الاعتراف والاحترام داخل البيئة التعليمية.

❸ الحاجة إلى تطوير برامج تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين حول ممارسات الدمج القائمة على حقوق الإنسان؛ لوجود فجوة في بعض المؤسسات التعليمية بين المعايير الدولية للدمج وواقع الممارسة الفعلية؛ الأمر الذي يتطلب دراية وفهم عميقين من الأخصائيين الاجتماعيين في مجال حقوق الإنسان عامة وذوي الإعاقة خاصة.

❹ من خلال المناصرة والدعم الفردي وتعزيز بيئات الإدماج يُحول الأخصائيين الاجتماعيين السياسات إلى ممارسات عملية.

Abstract:

Social work serves as a link between the fundamental value of recognizing the dignity of individuals with disabilities and the application of international inclusion standards in educational institutions. From this perspective, this study aims to identify the challenges facing the social work profession in advocating for the right of people with disabilities to inclusive education in educational institutions.

The study examines and analyzes the professional values of social work in moving from the stage of recognizing the

rights of people with disabilities to the stage of achieving inclusion within educational institutions. This is done in accordance with international standards for their right to education. The study also discusses the practical gap between the theoretical recognition of rights and the practical application of inclusion based on principles, standards, and strategies that serve the interests and rights of people with disabilities. Therefore, the following concepts were adopted: social work, values of recognition, educational inclusion, and international standards.

The researcher used a descriptive-analytical approach by reviewing published literature and educational frameworks, as well as previous studies related to the research topic.The study revealed several conclusions, including:

❶The professional practice of social work plays a fundamental role in overcoming behavioral barriers, promoting rights-based education, and ensuring the effective participation of learners with disabilities in society. This is because social work is one of the most important professions capable of promoting a culture of inclusion and combating discrimination within educational institutions.

❷Adopting values of recognition contributes to enhancing the dignity of people with disabilities and empowering them to participate effectively in the educational process. The inclusion of people with disabilities is not achieved solely through organizational procedures but also requires establishing values of recognition and respect within the educational environment.

❸There is a need to develop training programs for social workers on human rights-based inclusion practices. A gap exists in some educational institutions between international standards for inclusion and the reality of actual practice. This necessitates a deep understanding and knowledge of human rights in general, and disability rights in particular, among social workers.

❹Through advocacy, individual support, and the promotion of inclusive environments, social workers translate policies into practical applications.

استلام الورقة: 2026-02-16 - قبول الورقة: 2026-02-24 - نشر الورقة: 2026-03-02

الكلمات المفتاحية:

Keywords: Social Work - Recognition Values - Approach - Promotion- Inclusion- People with Disabilities - Educational Institutions - International Standards.

أولًا: الإطار العام للدراسة:

مقدمة Introduction:

مهنة الخدمة الاجتماعية إحدى أعظم المهن الإنسانية في عالمنا المعاصر؛ فهي مهنة عالمية معترف بها في جل المجتمعات الإنسانية؛ وتعمل ضمن مبادئها على تلطيف جودة الأدوار والوظائف الاجتماعية والأوضاع الحياتية لأفراد المجتمع؛ ولأنها تستهدف الارتقاء بحياة الأفراد والجماعات والمجتمعات؛ والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ومجالاتها تستوجب خطط وبرامج مهنية وفق مسارات

آمنة تحقق التطلعات الإنسانية لجميع فئات المجتمع ومنهم ذوي الإعاقة؛ بمستويات تتجاوز التكيف والإدماج نحو التوافق مع الآخر.

وفي العقود الأخيرة شهد العالم تحولًا مهمًا في النظرة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة؛ فالتعامل معهم لم يعد قائمًا على الرعاية أو الإحسان؛ بل أصبح يرتكز على مقاربة حقوق الإنسان التي تؤكد حقهم الكامل في المشاركة والاندماج في مختلف مجالات الحياة وأهمها مجال التعليم؛ الذي عززته وأقرته المواثيق والاتفاقيات الدولية؛ خاصة بعد إقرار اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أكدت حقهم في الحصول على تعليم دامج يحقق المساواة وتكافؤ الفرص.

وبتحليل العلاقة الوثيقة بين معارف وقيم ومبادئ مهنة الخدمة الاجتماعية؛ وما جاءت به المواثيق الدولية الانسانية الداعمة لروح العطاء الإنساني والحق وكل ما يحتاجه الأفراد من خدمات اجتماعية في مجتمعاتهم؛ نجد أن قيم ومبادئ مهنة الخدمة الاجتماعية تقوم أساسًا على مبدأ صون كرامة الإنسان وحقوقه؛ وتدعو للعمل وفق ذلك في مجالات الممارسة المهنية المتعددة؛ لدى فالأخصائيين الاجتماعيين عليهم العمل ضمن امتداد يتبنى المبادئ والقيم الإنسانية الصريحة والضمنية الواردة في المواثيق الدولية لحقوق الانسان لكونها مصدر يعتد به في حلحلة الكثير من المشكلات والمعوقات الحياتية. حيثُ أن حقوق الإنسان لم تعد كما كانت في السابق مسألة فردية تُعالج في نطاق القوانين والأنظمة الداخلية؛ بل أصبحت اليوم قضية عالمية وإنسانية تهم كل إنسان..؛ كما أن انتهاك حقوق الإنسان في مجتمع ما يؤدي إلى إضعاف القدرة على الإبداع لدى أفراده؛ لذلك تجمع المهنة بين الرؤى النظرية والممارسة العملية من خلال الممارسة المهنية في سياقاتها الاجتماعية والمؤسسية التي تبحث في كيفية إصلاح الحقوق الإنسانية لكونها مصلحة عالمية (1/خليل عبد المقصود: 2004: 127).

وبهذا تتضح أهمية ممارسات مهنة الخدمة الاجتماعية في كل المجتمعات؛ باعتبارها مهنة إنسانية تسعى إلى تعزيز العدالة الاجتماعية والدفاع عن الفئات الهشة؛ حيث تمثل قيم الاعتراف أحد المداخل المهنية التي تساعد الأخصائيين الاجتماعيين على دعم دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات التعليمية؛ من خلال تعزيز احترام اختلافهم؛ وتمكينهم من المشاركة الفاعلة؛ ومواجهة مظاهر التهميش أو الإقصاء في مجالات الحياة؛ وانطلاقًا من ذلك تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل العلاقة بين الخدمة الاجتماعية وقيم الاعتراف؛ باعتبارها مدخلًا مهنيًا يمكن أن يسهم في تعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة داخل المؤسسات التعليمية في ضوء المعايير الدولية.

لذا نسعى من خلال هذه الدراسة لترسيخ فلسفة وماهية مهنة الخدمة الاجتماعية في علاقتها القيمية بمجال حقوق الإنسان؛ الذي يمنح الممارس المهني الحق في المناصرة والمدافعة عن الحقوق المهضومة لهذه الفئة المُهمشة من حيثُ الخدمات في المجتمع؛ لذلك فالتقصي والبحث في سياق هذه القضية من شأنه أن ييسر نيل هذه الفئة لحقوقها الإنسانية المكفولة في ميثاق حقوق الطفل العالمي ووثيقة حقوق ذوي الإعاقة؛ ومن شأنه تفعيل العمل وفقها في سياق خطط وبرامج اعتماد مؤسسية ذات أولوية وبمستوى الرفاه الاجتماعي؛ و من شأنه أيضًا أن يوطن لاستدامة العمل بمعايير دولية تنموية وفق مبدأ الدمج التنموي لذوي الإعاقة بالمؤسسات التعليمية الليبية في جميع مراحل التعليم.

وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى إبراز مفهوم الدمج التعليمي بوصفه أحد أهم الآليات؛ التي تضمن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات التعليمية؛ بما يحقق العدالة الاجتماعية ويعزز مبدأ تكافؤ الفرص؛ إلا أن تحقيق الدمج الفعلي لا يتطلب فقط على توفير الترتيبات المادية أو التعديلات التنظيمية؛ بل يتطلب أيضًا تبني منظومة قيمية قائمة على الاعتراف بكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة واحترام حقوقهم وقدراتهم وإمكانياتهم؛ كما تكشف هذه الدراسة أهمية التدخل المهني لمهنة الخدمة الاجتماعية والقائمين عليها في الحد من المعوقات الحياتية؛ التي تواجه المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة في مجال التعليم ومجالات الحياة الأخرى.

مشكلة البحث Research Problem:

وصلت مهنة الخدمة الاجتماعية لمستوى عالمي؛ وحصدت مرحلة الاعتراف بها كمهنة - لها أهدافها وقيمها الأخلاقية وطرقها وأساليبها العلمية والفنية في التدخل لمساعدة الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات أو المجتمعات كلما استدعاء الأمر ذلك؛ لدى كان لزاماً على الخبرات المهنية والفنية والأكاديمية المتخصصة في هذا المجال العمل بشغف من أجل بلوغ مستويات الاعتراف والتمثل الاجتماعي للفئات المستضعفة وتخفيف الآلام الإنسانية التي يتجرعها الأفراد في يوميات حياتهم.

ورغم ذلك إلا أن واقع الممارسة داخل العديد من المؤسسات التعليمية ما يزال يشهد تحديات متعددة؛ من بينها ضعف ثقافة الدمج؛ واستمرار بعض الممارسات التميزية؛ وقصور الوعي بأهمية الاعتراف بحقوق وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة على الرغم من الجهود الدولية المتزايدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حقهم في التعليم الدامج؛ كما أن تطبيق الدمج التعليمي في كثير من الأحيان يقتصر على الإجراءات الشكلية أو التنظيمية دون أن يصاحبه تحول حقيقي في القيم والمواقف الاجتماعية داخل البيئة التعليمية؛ الأمر الذي قد يحد من فاعلية برامج الدمج ويجعلها غير قادرة على تحقيق أهدافها الإنسانية والتربوية؛ " إن كل فئة من فئات ذوي الحاجات الخاصة لها استعدادات وطاقات تختلف عن باقي الفئات؛ بل أن الفئة الواحدة تضم فروقاً فردية متباينة؛ مما يؤكد ضرورة قيام الأسس التربوية على الفردية كأساس لتحقيق الأهداف للبرامج التربوية لذوي الحاجات الخاصة "(2/ نايف عابد: 2003: 37).

إن هذه الدراسة تسعى لتنقب عن مواضع الاخفاقات في منح هذه الفئة مستوى رفيع من الدمج والتعليم والتنمية في بعض المجتمعات؛ حتى يتسنى معرفة واقع حقوق ذوي الإعاقة والمقبلين على مراحل التعليم؛ في ظل حقبة النظام العالمي الجديد والمقومات التي يحملها هذا النظام؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى القضاء على ما تبقى من حقوقهم؛ لدى فإن المناداة بعالمية الحقوق والبرامج والخدمات المتأتية عنها قضية جوهرية هامة؛ وجعلت الكشف عن إخفاقات تمكين ذوي الاعاقة من نيل حقوقهم غاية في الأهمية؛ فبمرور الوقت أصبحت معاهدات حقوق الإنسان الدولية أكثر تركيزاً وتخصصاً بشأن هذه الفئات الاجتماعية ومتطلبات الحماية الدولية لقضاياها واستحقاقاتها الإنسانية؛ وبالاستناد للحقوق الإنسانية الواردة في الإعلانات الدولية ضمن إصدارات وبيانات منظمة الأمم المتحدة؛ نلحظ الإلزام الأخلاقي والقانوني لكافة الشعوب بحفظ كرامة هذه الفئة ومنحها مطالبها المشروعة بمستوى الرفاه الاجتماعي. وكان لزاماً على الاخصائيين الاجتماعيين استخدام الأساليب المهنية المتنوعة للتدخل المهني؛ لأجل

اكتشاف وتعبئة الموارد وتقويتها لتكون أكثر استجابة للعمل مع هذا النسق الاجتماعي نحو حل المشكلة وتحقيق الأهداف واشباع الحاجات في إطار مدخل الحاجات والتمكين والقوة (3/جمال شحاته:35:2009).

وهنا نثير أهمية التعرف إلى موقف السياسة الاجتماعية في التعامل مع المعوقين من ذوي الاحتياجات الخاصة في مجتمعاتنا النامية مقارنة بالدول المتقدمة والمانحة لجودة برامج التعليم والرعاية بأنواعها لهذه الفئة. حيثُ يؤكد (موريس) أن السياسات الاجتماعية الموجهة للمعوقين لا تعمل بالطريقة المناسبة التي تفي بحاجات هؤلاء؛ إذ أنها تركز فقط على الناحية العاطفية أو التركيز على المشاعر الإنسانية للمعاق دون أن تتطرق للتعامل مع القضية الحقيقية للمعوقين وأهمها جودة التعليم والخدمة (4/ أحمد عبد الفتاح: 2012: 219).

وبتحليل ذلك الواقع نجد أن أنظمة السياسية الاجتماعية في بعض المجتمعات لا تعمل وفق الزامات القوانين الدولية الإنسانية المانحة للحقوق وإن صادقت عليها؛ لذا كان واجبًا على الاجتماعيون في مهنة الخدمة الاجتماعية المناداة والمدافعة والتوعية المجتمعية لمتطلبات الدمج التربوي لذوي الإعاقة في المجتمع؛ لإيمانهم بقيمة الفرد وكرامة وحقوقه الإنسانية بتجرد ومهنية؛ "إن إقرار مبدأ المساواة في هذه المواثيق الدولية جاء ليوقف امتهان كرامة الإنسان؛ وفق ما أكده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مجمل نصوصه ومنها: يولد جميع الناس أحراراً ومتساويين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم البعض بروح الاخاء"(5 /علي عبد الرزاق وأخرون: 2009: 93).

واليوم وفي ظل الاتجاهات الحديثة الداعمة لمشروعات وبرامج دمج ذوي الاحتياجات مع الفئات الأخرى في المجتمع؛ نعايش عديد التجارب التي أتاحت الفرصة للقادرين منهم على التعليم والتعلم ودمجهم في مجالات الحياة الأخرى؛ ويمثل هذا البحث الإطار العام لتقنين تجربة الاندماج في مجالات التعليم وفق برامج وخدمات ومشروعات محققة للرفاه الاجتماعي لهذه الفئة وغيرها من فئات المجتمع.

واستجابة لكل الاعتبارات السابقة يُدرك ممارسو مهنة الخدمة الاجتماعية القيم المهنية الداعمة لإنماء مفهوم المساواة في الحقوق لكل رأس مال بشري إنسانياً وحقوقياً؛ ويرصدون في المؤسسات الخدمية والتعليمية والتربوية المعاناة والتحديات التي تواجهه هذه الفئة؛ في نيل وبلوغ أهدافهم وحقوقهم المشروعة؛ فهذه الفئة مازالت تعاني التهميش في إطار الخطط والبرامج وجودة الخدمات المؤسسية في مجال التعليم؛ لذلك لابد من دعوة الاخصائيين الاجتماعيين والأكاديميين في مهنة الخدمة الاجتماعية بتبني آليات الرصد للمخالفات والمتابعة والتنفيذ في هذا الشأن؛ لتمكين ذوي الإعاقة من الحصول على حقهم في التعليم والتنمية دون أذى نفسي أسوة بالأشخاص العاديين؛ ولابد من تفعيل المراصد الحقوقية بفاعلية أكثر للقضاء على أي انتهاك يمس حق ذوي الإعاقة في التعليم والتنمية.

وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة وعرض القضية الجوهرية في التساؤل الرئيس التالي:

- كيف يُمكن توظيف قيم الاعتراف في الخدمة الاجتماعية لتعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات التعليمية في ضوء المعايير الدولية؟

لذلك نسعى ضمن هذا الطرح لرصد عديد الآراء والأبحاث دعمًا لتوطين منظور وتصور شمولي في المجتمعات النامية؛ وجلب تجارب رائدة أكثر نفعًا في تقديم الدمج التربوي والخدمات التعليمية والتأهيلية لهذه الفئة بمعايير معاصرة وانسانية؛ من خلال برنامج عمل تطبيقي متضمن الالتزامات المتعلقة بحقوق الأفراد ذوي الإعاقة في المواثيق الدولية؛ أهمها بند تحقق التنمية المجتمعية بالمساواة بين كافة أفراد وشرائح المجتمع؛ ووفق مبدأ التنمية والتعليم حق للجميع؛ وأن ذوي الإعاقة يعول عليهم في بناء مجتمعاتهم؛ أولئك الذين أثبتوا بالتحدي أنهم قيمة إنسانية وقوة منتجة وفاعلة ومحفزة؛ وضمن هذا المسار تبرز الحاجة إلى استكشاف ممارسات الخدمة الاجتماعية وفق قيم الاعتراف في دعم الدمج التعليمي للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتحليل الكيفية التي يمكن من خلالها توظيف هذه القيم في تعزيز الممارسات المهنية داخل المؤسسات التعليمية بما يتوافق مع المعايير الدولية.

ونتسأل في سياق هذه القضية أيضًا:

- كيف للمهنة أن تعمل بالتزامن مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان في ظل انظمة محلية تُخفق في توفير الحماية والرفاه التعليمي لذوي الإعاقة من ذوي الاحتياجات الخاصة داخل المؤسسات التعليمية؟

إن المهنة بحاجة ماسة أكثر من ذي قبل إلى أليات تمكين تعمل على تفعيل ما جاء بالاتفاقيات الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وما أكده الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه لعام 1990م؛ من ضرورة تقرير الأليات والبرامج الوطنية من أجل الحفاظ على الأطفال وحمايتهم؛ ولاسيما الأطفال الذين يعيشون في ظروف بالغة الصعوبة (6/ هويدا محمد: 2008: 93).

فما أولينا سابقًا يبين الصعوبات التي يعانيها ذوي الإعاقة في ظل غياب ثقافة الحق وتأدية الدور المهني في المجتمع؛ ونشيد بما خلصت اليه الأمم المتحدة لتأكيد الطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة لترابطها وتعاضدها؛ وكذلك ضرورة ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بهذه الحقوق بشكل كامل ودون تمييز؛ وفي هذا الشأن عُقدت سلسلة من المؤتمرات ومنها مؤتمر فينا عام 1993 لبحث قضايا حقوق الانسان.

كما نود من خلال هذا الطرح تأكيد دور برامج التنمية الدولية ومنظماتها الرائدة في مجال التعليم في إيجاد أطر قانونية تُسهم في تحسين جودة الخدمات والمشروعات المقدمة لذوي الإعاقة؛ لبناء نماذج تنموية وتعليمية ذات جدوى في هذا المجال؛ ذلك لأن "تخفيض الإنفاق على التعليم أو ارتفاع تكلفته بالنسبة للجمهور أو تخلي الدولة عن مسؤولياتها في بعض الأنشطة التعليمية؛ غالباً ما يؤدي إلى تهميش القطاعات الفقيرة والحد من قدرتها على تحقيق احتياجاتها التعليمية"(7/ سهيل حسين:2012: 246).

ومما لا شك فيه أن ممارسة الخدمة الاجتماعية في هذا المجال تتطلب توظيف النظريات والمعارف العلمية والبحثية؛ لغرض صياغة مقترحات وإيجاد حلول تسهم في تحسين واقع الحال التنموي في العملية التعليمية وبرامج التعليم والدمج الذي توليه الباحثة اهتماماً؛ لما لحظتهُ من قصور بنيوي في مستوى الجدوى الاجتماعية والاقتصادية؛ وكذلك التخطيط والتنفيذ المؤسسي للبرامج والخدمات المقدمة لهذه الفئة؛ فبالرغم من تطبيق الدمج التربوي في دولنا النامية؛ إلا أن مستوى إدراك المسؤولون وصناع القرار

لحجم المشكلة لم ينتج خدمات بالمستوى المطلوب لتعليمهم في بيئة أكثر أمنًا ورفاهية؛ وأن ذلك يُعزى من وجهة نظري لعدم اطلاعهم أو اهتمامهم بما جاء في المواثيق من حقوق ذوي الاعاقة السامية والواجبة التقديم لهم بكرامة لا كإحسان.

لذلك فإن مهنة الخدمة الاجتماعية تصب جل اهتماماتها على حل المشكلات والتغيير؛ ويُنظر للأخصائيين الاجتماعيين بوصفهم وكلاء التغيير في المجتمع؛ وفي حياة الأفراد والأسر لكون المهنة نسق متداخل من القيم والنظريات والممارسة (8/ خليل عبد المقصود:2004: 6).

وأن الانسياق وفق هذا التوجه من البحث يهدف إلى استكشاف الرؤى الحديثة في برامج الرعاية الاجتماعية ومستوى الخدمات بشأن برامج الإدماج لذوي الاحتياجات الخاصة؛ والتأكيد على أهمية تمكين المستهدفين منهم من كامل حقوقهم دون نقصان كما جاء في المواثيق والإعلانات الدولية؛ ضمن مكاسب خدمية وطنية تلبي احتياجات وطموحات هذه الفئة بمعايير الخدمة الاجتماعية الدولية.

وعليه نؤكد أن عمليات التدخل المهني التي يمارسها المختصين بمهنة الخدمة الاجتماعية تجعلهم قادرين على تفهم احتياجات وإمكانيات المعوقين من ذوي الاحتياجات الخاصة؛ وقادرين على تفهم مظاهر الشخصية لديهم نتيجة لما تفرضه الإعاقة من ظروف جسمية أو حسية أو عقلية ومواقف اجتماعية وصراعات نفسية؛ فمقومات مهنة الخدمة الاجتماعية تمتلك الأساليب العلمية التي تُمكنها من تقديم الدعم المعرفي للاستفادة من قدراتهم المتاحة وتوظيفها لتعزيز سلوكهم الإيجابي(9/ محمد سيد: 2007: 286). ومازالت المهنة قاصرة عن أداء دورها المنوط بها لضعف الإمكانيات المجتمعية؛ ما يستوجب أن تتضامن الجهود المهنية والمدنية والمنظمات الداعمة لهم بكافة ما لديها لتصحيح العملية التعليمية وبرامجها الغير مجدية لذوي الاحتياجات الخاصة.

لذلك فإن الخدمة الاجتماعية المبنية على حقوق الأفراد منظور جديد للممارسة المهنية؛ حيثُ يتبنى هذا المنظور المبادرات العالمية الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للثقافة والعلوم والتربية والبنك الدولي والمنظمات غير الحكومية كلها مجتمعة؛ والتي تؤكد حق كل الأطفال في التعليم دونما تمييز فيما بينهم؛ بغض النظر عن أي إعاقة أو أية صعوبة تعليمية يعانون منها. فمن أبرز المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة منظمة اليونيسف التي تُعد صمام أمان ومظلة اجتماعية بكافة اشكال الرعاية الاجتماعية من تأمين وصحة وتعليم وخدمات اجتماعية؛ وبرامجها تستهدف بناء عالم تتحقق فيه حقوق كل طفل (10/ عبد اللاه صابر: 98:2024).

وكما نعلم أن معظم اتفاقيات الأمم المتحدة تتطلب أليات لمراقبة تنفيذها؛ وهذا مكمن الإشكاليات حيث أن معظم الدول الموقعة والملزمة بالتنفيذ تتجاهل هذا الأمر؛ لقلة المتابعة وغياب سلطة الالزام من الجهة المشرعة للأمر؛ الأمر الذي يتطلب ايجاد صيغ توافقية تعمل على ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان بشكل عام؛ وتنفيذ معايير وبرامج الاعتماد المؤسسي لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة تحديدًا بالمؤسسة التعليمية.

أهمية البحث Research Importance:

تبرز أهمية الدراسة في السياق التالي:

أولاً / الأهمية النظرية:

❶ تسلط الدراسة الضوء على مفهوم قيم الاعتراف وعلاقتها بالخدمة الاجتماعية؛ من خلال النظرية الاجتماعية في علاقتها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

❷ تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية حول الدمج التعليمي بالمؤسسات للأشخاص ذوي الإعاقة بمعايير دولية وحقوقية.

❸ تتيح التقارب الفكري بين التجارب الرائدة والعالمية في مجال ذوي الإعاقة بمنظور مهنة الخدمة الاجتماعية الدولية.

❹ تُثري هذه الدراسة المكتبات المحلية والإقليمية والمعارف الدولية لكونها قضية العصر في مواجهة التحديات للحصول على جودة التعليم والتنمية الدولية كحق لذوي الإعاقة.

ثانياً/ الأهمية التطبيقية:

❶ يُمكن أن تسهم هذه الدراسة في عملية التفحص العلمي لحقوق الواردة ذوي الإعاقة في النصوص الدولية بما يوجهنا لبلوغ نتائج جديدة لم يسبق الوصول اليها من قبل.

❷ تُسهم هذه الدراسة في تعزيز تبادل الخبرات المهنية للممارسين؛ وتُساعد الأخصائيين الاجتماعيين على تطوير ممارساتهم المهنية في المؤسسات التعليمية.

❸ تدعم هذه الدراسة تبني مقاربات مهنية قائمة على العدالة الاجتماعية والاعتراف بالاختلاف؛ وتوثيق الاتصالات البحثية ضمن التخطيط الهادف لأليات وبرامج تساعد المهنيين المهتمين بالتنمية الدولية في مجال ذوي الإعاقة.

❹ تُسهم هذه الدراسة في تعزيز ثقافة الدمج واحترام التنوع داخل المجتمع؛ وتدعم تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الفاعلة في التعليم والحياة الاجتماعية.

أهداف البحث Research Goals:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

❶ التعرف على قيم الاعتراف في واقع الممارسة والتدخلات المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال الإعاقة.

❷ تحليل مفهوم الدمج التعليمي للأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء المعايير الدولية.

❸ إبراز دور الخدمة الاجتماعية في تعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات التعليمية.

❹ استكشاف العلاقة بين قيم الاعتراف والممارسات المهنية للأخصائي الاجتماعي.

❺ رصد بعض التجارب العالمية الناجحة في برامج الدمج التعليمي لذوي الإعاقة في ظل الإخفاقات التنفيذية المحلية.

❻ تقديم مقترحات مهنية لتعزيز الدمج التعليمي بالمؤسسات للأشخاص ذوي الإعاقة.

تساؤلات البحث Research questions:

تَعرض الدراسة مبرراتها وفق التساؤلات التالية:-

❶ ما المقصود بقيم الاعتراف في إطار الخدمة الاجتماعية والسياسات الاجتماعية؟

❷ما أهم المعايير الدولية المتعلقة بدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم؛ والتي من شأنها أن يُعطي مؤشراً يرصد مكامن الإخفاق محليًا؟

❸ما الدور الذي يمكن أن تؤديه الخدمة الاجتماعية في تعزيز الدمج التعليمي وفق مبدأ المساواة وعدم التميز؟

❹كيف يمكن توظيف قيم الاعتراف في الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي داخل المؤسسات التعليمية لضمان الحق في التعليم والتنمية لذوي الإعاقة؟

❺ما الآليات المهنية المقترحة لتعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة وفق المعايير الدولية للحصول على الخدمات بمستوى الرفاه الاجتماعي والإنساني معًا؟

منهج البحث Research Methodology:

تم الاستعانة بأطر المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لأغراض هذه الدراسة المُحددة بمتغيراتها؛ حيثُ يتم وصف وتفسير القضية الرئيسية بالبحث والتقصي والوصف؛ للكشف عن العلاقة بين المتغيرات؛ فموضوع الدراسة يتطلب وصف القضية الإنسانية البحثية كظاهرة تتسم بالتبدل والتحول في الوقع من مجتمع لأخر ؛ لذلك سيتم الاستعانة باتباع إحدى أساليب المنهج الوصفي التحليلي؛ وهو اسلوب تحليل المضمون وقد تم انتقاء (وحدة تحليل الموضوع) للوقوف على صياغة نتائج موضوعيه فيما بعد.

حدود البحث Research boundaries:

لُخصت في التالي:

❶حدود الموضوع: حُددت في وصف و تبين قيم الاعتراف كمدخل لتعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات التعليمية وفق المعايير الدولية ومتطلبات العصر؛.

❷حدود الزمان: انجزت هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية من العام 2026م.

❸ حدود المكان: أن هذه الدراسة من الدراسات المكتبية؛ التي تعتمد الكتب والأدبيات والمراجع والتقارير والدوريات ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة للحصول على المعلومات.

مصطلحات البحث Search terms:

بما أن المصطلحات والمفاهيم ليست قوالب ثابتة ومطلقة؛ فإن ذلك تطلب تحديداً علمياً لمضامين المصطلحات الرئيسة الواردة في إشكالية البحث والتي تتمركز ضمن متغيرين رئيسين هما: (الخدمة الاجتماعية وقيم الاعتراف: مدخل لتعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات التعليمية وفق المعايير الدولية.

❶ الخدمة الاجتماعية social service:

في عصرنا الحالي تُعد الخدمة الاجتماعية مهنة دولية وعالمية؛ حيثُ يتم ممارستها في أغلب دول العالم؛ وإن كانت تختلف في أساليب ممارستها ونمط تنظيمها وأدوارها ومجالات ممارستها وانماط الاعداد المهني لممارسيها ومستوى الاعتراف المجتمعي بها تبعًا لاختلاف السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية من مجتمع لأخر (11/ أحمد وهبي: 312:2023).

ويُمكن توضيح ذلك من خلال تحليل المقصود بالخدمة الاجتماعية الدولية؛ من حيثُ اعتمادها على دراسة تنوع الثقافات والمشكلات والخبرات المهنية؛ ويعني ذلك اهتمامها بالموضوعات التي ترتبط بثقافات الشعوب والسلوكيات والمعايير والأنماط السائدة؛ والتي تحدد سياسات وبرامج وخدمات الرعاية الاجتماعية؛ وأساليب التعامل المهني مع الفئات المستفيدة من تلك الخدمات والبرامج وطرائق تحديد هذه الفئات والقنوات التي تستخدم في تقديم الخدمات وغير ذلك من الموضوعات (12/ عبد اللاه صابر: 2024م:18).

لذلك يعمل القائمون على المهنة على تعزيز قدرات الأفراد والجماعات والمجتمعات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والعملية؛ أو استعادة الفاقد من هذه القدرات؛ وإيجاد الوضع الاجتماعي الملائم الذي يساعدهم على أداء وظائفهم الاجتماعية بصورة مناسبة(13/ عبد المجيد بن طاش:2000: 245).

فبالتالي تركن المهنة إلى قيم ومبادئ مُستلهمة من عدة نظريات اجتماعية ونفسية ومعارف علمية يُدارسها أخصائيون اجتماعيون مهنيون؛ بالتدرب على الممارسة المهنية في حقولها ومؤسساتها؛ وذلك يُعزز القدرة والمهارة لديهم في التعامل مع الحالات المستحقة للخدمة بالمؤسسات؛ ومن خلال ذلك تودي الخدمة الاجتماعية وظيفتها عن طريق تقديم خدمات مادية ومعنوية إلى من يحتاجها من الأفراد والجماعات والمجتمعات في مؤسسات أو هيئات بوساطة أشخاص مهنين معدين إعدادًا نظريًا وعلميًا للقيام بالمسؤوليات المطلوبة منهم (14/أحمد زكي بدوي: 1977م: 27).

ونُعرف الخدمة الاجتماعية إجرائيًا في هذه الدراسة بأنها: مجموعة الممارسات المهنية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي داخل المؤسسات التعليمية بهدف دعم الطلاب ذوي الإعاقة وتمكينهم من التكيف والاندماج في البيئة المدرسية؛ من خلال تقديم المساندة النفسية والاجتماعية؛ وتيسير خطة متكاملة مع الفريق المهني للدفاع عن حقوقهم وترسيخ قيم الاعتراف بحقهم في التعليم والدمج المؤسسي وتعزيز مشاركتهم التعليمية وفق مبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

❷ القيم Values:

القيم إحدى المُحددات الإنسانية الرئيسية التي تُشكل طابعًا مشتركًا بين أفراد المجتمع؛ وتمثل جانبًا مهمًا للسلوك الإنساني المتأثر بثقافة المجتمع؛ فالقيم تتضمن سمات إنسانية متعددة يتم تصنيفها وفق مجموعة من المعايير والاسس والأبعاد التي تساعد الفرد وتوجه سلوكه نحو المفاضلة بين شيئًا وأخر؛ لذلك تمثل القيم البوصلة الداخلية التي ترشد الفرد لتمييز الأفضل لدى اتخاذ القرارات التي تشكل الهوية الأخلاقية للإنسان؛ عرفها المعجم الفلسفي بأنها" قيمة الشيء من الناحية الذاتية وهي الصفة التي تجعل ذلك الشيء مطلوبًا ومرغوبًا فيه؛ وقيمة الاستعمال على ما للشيء في نظر الشخص الذي يطلبه من قدر وثمن؛ ومن الناحية الموضوعية على ما يتميز به الشيء من صفات تجعله مستحقًا للتقدير(15/جميل صليبا: 1979: 212).

ويُشار إليها كتنظيمات لأحكام عقلية وانفعالية معممة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني؛ وأوجه النشاط؛ وهي تعبر عن دوافع الإنسان واتجاهاته ورغباته نحوها (16/ ماجدة أبو منجل: 113:2022).

وبالتالي فأن مهنة الخدمة الاجتماعية تمنح أهمية كبيرة للقيم ضمن ففلسفتها ومبادئها وأهدافها؛ وتقوم على مجموعة من القيم التي تميزها عن بقية المهن وتجعل منها مهنة انسانية؛ والممارسين المهنيون يتخذون من نظام القيم مداخل مهمة لدراسة القضايا الهامة في المجتمع؛ وذلك لأن نظام القيم هو من أهم انظمة المجتمع البنائية التي من خلالها تتاح لنا فهم الظواهر والمواقف الإشكالية في إطار شبكة من العلاقات الاجتماعية في المجتمع.

❸ **الاعتراف Recognition:**

يُجسد مفهوم الاعتراف أساس الفلسفة الاجتماعية المعاصرة؛ فهو لا يقتصر على كونه مفهومًا نظريًا بحتًا؛ وإنما يُمثل وجهة نظر (هونيت) للاعتراف كمنظور اجتماعي وشرطًا جوهريًا لتشييد هوية الشخص؛ إذ أن غيابه يولد بالضرورة شعورًا بالاحتقار؛ وهو ما يُفضي إلى تهديد كينونة الفرد وإمكانية تلاشي شخصيته واندثارها (17/ حمزة الغزال:2025: **WWW.MOMINOUN.COM**).

ويؤكد ذلك (عقيل حسين) بأن الاعتراف قيمة إثباتية بوجود الأخر الذي له من الأهمية ما يساوي أهمية الأخرين؛ وهي القيمة التي يرغب الكل في نيلها من الكل؛ فهي تربط الفرد بالمنزلة؛ وتربط الخصوصية بالمكانة"(18/ عقيل حسين:4:2007).

وتُشير قيم الاعتراف **Values of recognition** بحقوق ذوي الاعاقة إلى مبدأ اخلاقي واجتماعي وقانوني قائم على مجموعة من القيم والممارسات التي تطالب باحترام كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتقدير قدراتهم والاعتراف بحقوقهم الإنسانية والتعليمية؛ بما يضمن معاملتهم بوصفهم أفرادًا متساوين في الكرامة والحقوق داخل المؤسسات التعليمية؛ بما يعزز قبول اختلافهم واندماجهم في المجتمع المدرسي؛ والإقرار الكامل بإنسانيتهم وحقهم في حياة كريمة بكرامة؛ وبمشاركتهم الفاعلة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين دون تمييز أو إقصاء.

❹ **المدخل Approach**: يراد به اصطلاحًا الإطار الفلسفي أو الفكري أو المنهجي الذي يمثل نقطة البداية لدراسة موضوع معين أو حل إشكالية ما؛ أو تنظيم أفكار ذات اهتمام؛ وهو مفهوم متعدد الأبعاد وذو محتوى شمولي يسبق بناء الاستراتيجية والطريقة سواء كانت مهنية أو تربوية.

المدخل المهني Professional approach إجرائيًا: هو نهج وطريقة مهنية منظمة وموجهة لها أسس معرفية وتشتمل على خطوات علمية قابلة للتحقق؛ وتعتمد على نظريات ونماذج محددة لتحليل المشكلات؛ وتصميم تدخلات فعالة وقائية؛ تنموية؛ أو علاجية لتحقيق أهداف محددة؛ وبناء رؤية استشرافية تحقق الاستقرار والرفاه الاجتماعي للمتعلمين من ذوي الاعاقة وتطوير امكانياتهم وقدراتهم وتحويل مؤسساتهم إلى مؤسسات متعلمة ابتكارية؛ وجعل بيئاتهم أكثر مرونة تنظيمية؛ واكثر تعزيز لأطوارها المهنية وتطبيقاتها وألياتها؛ لمواكبة السياسات الاجتماعية المعاصرة التي تمتلك قدرة تنافسية للتغيير الايجابي لصالح ذوي الاعاقة.

والمدخل التربوي Educational Approach إجرائيًا: هو أيضًا إطار فكري وتطبيقي يمثل نقطة الانطلاق في تحديد فلسفة التدريس وأسس ومعايير العملية التعليمية التي تشكيل شخصية المتعلم؛ ف تتيح بناء وتصميم برامج تعليمية واستراتيجيات فعالة؛ تركز على التفاعل بين المربي والمتعلم والوسط التربوي؛ وتهدف إلى تطوير الإنسان وتنمية القيم لديه لكونه مركز العملية التربوية.

❺ **التعزيز Reinforcement:**

هو عملية تقوية دعم أو زيادة احتمالية تكرار سلوك أو استجابة معينة عبر تقديم حوافز إيجابية أو إزالة مثيرات سلبية. يشمل التعزيز الإيجابي منح مكافآت، والتعزيز السلبي التخلص من عوامل مزعجة، وهو أداة جوهرية في التعليم، التربية، علم النفس السلوكي، والتعلم الآلي لتعزيز الأداء والتحفيز يعتبر من أهم المبادئ لتعديل السلوك ومن أساسيات عملية التعليم الإجرائي والإرشاد السلوكي و ؛ فهو يعمل على تقوية النتائج المرغوبة؛ ويسمى مبدأ الثواب والتعزيز فإذا كان هناك حدث ما (نتيجة) يعقب اتمام استجابة (سلوك) فإنه يزداد احتمال حدوث الاستجابة مرة أخرى؛ ويسمى هذا الحدث اللاحق معزز أو مدعم وهو نوعان: التعزيز الايجابي **Positive reinforcement** (إضافة مثير محبب) والتعزيز السلبي **Negative reinforcement** (إزالة مثير غير محبب) (19/أحمد ابو السعد وآخرون:2009: 169).

وتُعد استراتيجية التعزيز(RS) إحدى انواع الاستراتيجيات المستخدمة في الخدمة الاجتماعية للدفع بالعملية التعليمية نحو التقدم على صعيد الأفراد والمؤسسات؛ وتنتهج هذا الأسلوب كأداة فعالة لتطوير المهارات وتحسين السلوك وزيادة تكرار السلوك المرغوب؛ لدعم وتقوية الأشخاص وتعزيز مكانتهم أثناء المواقف أو لتدريب النماذج على اتخاذ القرارات أو لتقليل الأخطاء وزيادة الدافعية والدقة وفق عدة أساليب منها: الاجتماعي والرمزي والملموس؛ وتمثل هذه الاستراتيجية واجبا تربويًا لتعزيز المهارات؛ لا مجرد فضل.

❻ الدمج **Integration:**

يُعد هذا المفهوم أحد المفاهيم الأساسية في مجال التربية والخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان؛ وهذا المفهوم يرسخ لإشراك الأفراد داخل المجتمع بشكل فعال قائم على الاعتراف بالكرامة الإنسانية والاختلاف وتوفير فرص عادلة ومتكافئة للجميع؛ وهو إحدى المبادئ المؤكد عليها في المواثيق الدولية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة؛ فالدمج في جوهره مفهوم اجتماعي أخلاقي نابع من حركة حقوق الإنسان ضد التصنيف والعزل لأي فرد بسبب إعاقته إلى جانب تزايد الاتجاهات المجتمعية نحو رفض الوصمة الاجتماعية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، فسياسة الدمج هي التطبيق التربوي للمبدأ العام الذي يوجه خدمات التربية وهو التطبيع نحو العادية في أقل البيئات قيوداً (20/ محمود مقابلة2010::1).

وما سبق يبين أن الدمج نهج وطريقة تخضع لسياسات تعليمية وتربوية تقدم خدمات التربية الخاصة داخل إطار توفير البيئة التعليمية والوظيفية الشاملة والعادية بدلاً من عزلهم؛ كما أنه يهدف إلى تعزيز التفاعل الاجتماعي وتقبل الاختلاف؛ وتقليل الضغط النفسي على الأسر؛ بما يحقق الإمتيازات النفسية والاجتماعية التكاملية؛ فالدمج في ضوء المعايير والمرجعيات الدولية اقرته الأمم المتحدة حين أكدت على مبدأ المساواة وعدم التمييز؛ والحق في المشاركة المجتمعية؛ واليونيسكو حين اقرت تكييف الأنظمة التعليمية لتستوعب جميع المتعلمين والتعليم الشامل دون استثناء.

لذا يُراد بالدمج (**Mainstreaming**) من منظور مهني الحصول على برنامج متضمن لأساليب الرعاية المهنية والتربوية لتعليم المعوقين في المدارس العادية مع أقرانهم العاديين وإعدادهم للعمل في المجتمع مع العاديين؛ ويحدد شمولاً ضمن مجموعة من الإجراءات والممارسات التي تزيد من فرص الفرد للمشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية؛ أما الدمج الأكاديمي الذي يعتبر جزءا من عملية

الدمج الشاملة؛ فإنه يشير إلى الإجراءات المتخذة لتوفير خدمات التربية الخاصة من خلال المؤسسات التربوية العادية (21/ محمود المقابلة:2010: 4).

أن الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها سياسة دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في أي مجتمع توفر بشكل تلقائي خبرات التفاعل بين ذوي الاحتياجات الخاصة وأقرانهم العاديين؛ مما يؤدي إلى زيادة فرص التقبل الاجتماعي لذوي الاحتياجات من قبل العاديين؛ واتاحة فرصاً كافية للدمج والرفاه المجتمعي بهم ومعهم؛ وفي هذه الدراسة نُعرف دمج الأشخاص ذوي الإعاقة إجرائيًا: بإتاحة الفرصة وزيادة حظوظ التمكين لهم للالتحاق بالمؤسسات التعليمية العادية؛ والمشاركة في العملية التعليمية جنبًا إلى جنب مع أقرانهم؛ مع توفير التسهيلات التربوية والاجتماعية والتنظيمية التي تمكنهم من التعلم والمشاركة بفاعلية دون تمييز أو إقصاء.

وخلاصة ذلك أن الدمج ليس مجرد سياسة تعليمية وإنما هو تحول ثقافي ومؤسسي؛ فما ذُكر سابقًا تضمنته اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي نصت على الحق في التعليم الدامج في المادة 24؛ والدمج في المجتمع دون عزل في المادة 19؛ وهذا يبين أن الاستدامة في التعليم تتطلب انتقال المجتمعات من منطق الرعاية والعزل إلى منطق الحقوق والمشاركة والاعتراف بالتنوع الإنساني.

❼ ذوي الإعاقة People with disabilities:

هم فئة من المجتمع لديهم قصور في القدرات الجسدية أو الحسية أو العقلية أو الذهنية؛ مما يجعلهم يواجهون المجتمع في اطار تحدي حقيقي للحواجز البيئية أو الاجتماعية التي يفرضها المجتمع أمام مشاركتهم الكاملة؛ وعرفتهم هيئة الأمم المتحدة: بأنهم الأشخاص الذين يعانون حالة دائمة من الاعتلال الفيزيائي أو العقلي في التعامل مع مختلف المعوّقات والحواجز والبيئات؛ مما يمنعهم من المشاركة الكاملة والفعالة في المجتمع بالشكل الذي يضعهم على قَدم المساواة مع الآخرين؛ وذكرت منظمة الصحة العالمية في موقعها أن الإعاقة هي مصطلح جامع يضم تحت مظلته الأشكال المختلفة للاعتلالات أو الاختلالات العضويّة؛ ومحدودية النشاط، والقيود التي تحد من المشاركة الفاعلة؛ وفي إطار ذلك تم التنويه إلى حق ذوي الاحتياجات الخاصة في المساواة مع أقرانهم الأصحاء؛ بالإضافة إلى حقهم في التعليم والتأهيل والرعاية والتشغيل دون تمييز كما جاء في إعلان هيئة الأمم المتحدة (22/ترجمة: فتحي حميدة وآخرون: 2013: 421).

فما سبق يوضح أن الإعاقة إلى جانب كونها اعتلالات بدنية أو ذهنية أو نفسية أو عقلية أو حسية؛ فهي حالة قد تنشأ عنها قصور في التفاعل بسبب الحواجز المختلفة في البيئة والمجتمع والنظم والخدمات والاتصال؛ بما قد يعيق المشاركة الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين. فما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1975م ضمن الإعلان العالمي الخاص بحقوق الأشخاص المعوقين؛ أوضحت فيه مجموعة من الأسس والحقوق أهمها: أن جميع الحقوق الواردة في الإعلان تطبق على المعوقين دون تمييز؛ وأن يتمتع المعوقين بحقهم في التقدير من أجل كرامتهم الإنسانية ولهم نفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الأخرون؛ والحق بالتدريب والتأهيل المهني وتقديم كافة أنواع المساعدة لهم وذلك من أجل تطوير قدراتهم الإنتاجية (23/ غازي حسن:2011: 271).

وبالركون للسابق تتحدد فلسفة تأهيل الأفراد ذوي الإعاقة في قيامها على تقبل الفرد ذي العاهة أو العاجز كإنسان له كيانه وكرامته الشخصية؛ وله حقوق إنسانية وسياسية واجتماعية؛ وكلها تهدف إلى أن يؤدي وظيفته في الحياة بما يحقق له اشباع وفوائد اجتماعية على قدم المساواة مع الآخرين في الفرص والحقوق والخدمات (24/ نايف عابد:2003: 14).

❽ المؤسسات التعليمية Educational institutions:

المؤسسة التعليمية هي محيط اجتماعي رسمي تقدم وظيفة مجتمعية لأفراد المجتمع؛ في محيطها تلتقي فئات اجتماعية تتباين اعمارها؛ وتقدم خدمات التعليم والتعلم في المدارس والمعاهد والمراكز التربوية؛ فهي تستوعب الراغبين على اختلاف قدراتهم وخصائصهم؛ وتمدهم من خلال كوادرها التدريسين بالمعارف والقيم والمهارات التي توائم اهداف وتطلعات المجتمع؛ وتشير التعريفات للمؤسسة التعليمية بأنها المكان الذي ينتسب إليه الأشخاص من مختلف الأعمار لغرض التعليم؛ وهذه المؤسسة التعليمية معترف بها رسمياً من قبل وزارة التعليم؛ ويكون الهدف من إنشاء هذه المؤسسات تدوير العملية التعليمية وتمكين الأفراد من التعليم برياض الأطفال وبالمدرسة سواء كانت حكومية أو خاصة أو الجامعة أو الكلية أو المعاهد أو مؤسسة التعليم المهني أو أي قسم تم إنشاؤه بهدف التعليم (25/ المؤسسات التعليمية؛ ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org).

فهي تلك المؤسسات الاجتماعية التي خصصها المجتمع للقيام بوظيفة التعليم الرسمي لكل فئاته؛ والأهداف العامة لهذه المؤسسات محدد برؤى وبرامج ومناهج عامة ثابتة نسبياً محددة في ذات الوقت؛ وإعداد أبناء المجتمع سلوكياً ومعرفيًا؛ عبر سياقات ومراحل تتكامل في عمومها لكنها تتمايز حسب السن؛ وحسب نوع البرامج والمناهج والأهداف الخاصة بكل منها؛ وظروف المكان والزمان؛ بما يجعل من تلك المؤسسات تتميز أيضا بالتعدد والتنوع وفق سن المتعلمين ووفق أهداف البرامج والدورات والبرامج التعليمية (26/ العياشي زيتوني: 2019/ 2020م:3).

وفي سياق الدراسة الحالية نبين مقصد (المؤسسة التعليمية الدامجة **Inclusive Educational Institution**) التي تستوجب انتماء ذوي الإعاقة إليها بهدف التعليم والتعلم؛ فهي مؤسسات تربوية تستجيب لتنوع المتعلمين على اختلاف قدراتهم واحتياجاتهم؛ وتعمل على دعم وتهيئة بيئاتها التعليمية بالمناهج والأساليب؛ التي تكفل تحقق المشاركة الفعالة وتكافؤ الفرص وتقليل الإقصاء؛ وهذا النوع من المؤسسات تتبنى الدعم التربوي في بيئة مهيأة وشمولية ومرونة وتقبل الاختلاف؛ في ظل مدارس ومعاهد ومؤسسات تربوية تقديم خدمات تعليمية نظامية؛ تلبي الحاجة لبيئة تعليمية دامجة؛ تستوعب الطلاب ذوي الإعاقة وتدعم مشاركتهم الكاملة في الأنشطة التعليمية والاجتماعية.

❾ المعايير الدولية International standards:

تشير التعريفات للمعيار **Standard** بأنه جملة يستند اليها في الحكم على الجودة في ضوء ما تتضمنه هذه الجملة من وصف لما هو متوقع تحققه لدى المتعلم من مهارات؛ أو معارف؛ أو مهمات؛ أو مواقف؛ أو قيم واتجاهات؛ أو أنماط تفكير؛ أو قدرة على حل المشكلات واتخاذ القرارات"(27/ فاطمة العنيزي:2011: 256).

كما أن المعايير تشير إلى المستوى أو الحالة المطلوب الوصول إليها؛ لغرض منح الاعتماد سواء كان اعتماد مؤسسي أو برامجي؛ فالهدف من المعايير هو التحفيز لإجراء التغيير وإيجاد الجودة في مؤسسات التعليم؛ وإذا ما أريد من هذه المعايير إيفاء الغرض الذي وجدت من اجله؛ فلا بد من صياغتها بوضوح وبشكل مفهوم مع مراعاة المرونة في صياغتها(28/هنار ابراهيم:2012:315).

وتضم المعايير الدولية عامة مجموعة من المبادئ والقواعد والإرشادات المعتمدة على المستوى العالمي؛ والصادرة عن منظمات دولية متخصصة كالأمم المتحدة واليونيسكو واليونيسف وغيرها؛ ونقصد بالمعايير الدولية ضمن هذه الدراسة مجموعة المبادئ والاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان؛ التي تنظم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم؛ مثل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ التي تؤكد حقهم في التعليم الدامج والمساواة وتكافؤ الفرص.

وتمثل المعايير الدولية في المجال التعليمي الدامج إطار مرجعي عالمي ذو محددات وشروط ومتطلبات؛ ومتضمنة لصيغ الإلزام نحو الأنظمة والمؤسسات التعليمية؛ بغية تحقق تعليم عادل وشامل يراعي الاحتياجات؛ والمطالب لجميع المتعلمين لكل الفئات بما فيهم ذوي الاعاقة.

❶ يتضمن الإطار النظري النظريات الداعمة والنماذج المفسرة للقضية البحثية الحالية من خلال التالي:

أ/النظرية الوظيفية البنائية **Structural functionalism theory:**

برزت المدرسة الوظيفية في بدايات القرن التاسع عشر تزامنًا مع الفكر الوضعي والثورة الصناعية؛ وأُنشئت التنظيمات الاجتماعية البيروقراطية والرأسمالية العالمية؛ وتحديداً في الفترة التي عقبت الحرب العالمية الأولى والثانية والأزمة الاقتصادية؛ وما ترتب عليها من أوضاع وظروف معيشية قاسية؛ وكذلك أوضاع ثقافية هشة تمثلت في النزعة الفردية والتقدمية والنزعة الاصلاحية؛ والتعليم التقليدي وغيرها؛ مما أدى إلى ظهور المنادين بالفكر البنائي الوظيفي (29/ محمد الدقس: 1996: 173).

ذلك الفكر الذي يقوم على قيمة جوهرية ماثلة في الدور والوظيفة الاجتماعية للنسق داخل المجتمع؛ من خلال البحث في الظواهر الاجتماعية السائدة بالمجتمعات الإنسانية؛ فالمجتمع يُمثل النسق المتكامل الذي يتكون من أجزاء مترابطة داخل المؤسسات؛ وكل منها يعمل على أداء وظيفة محددة تساهم في تحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي؛ في معالجة الواقع من خلال مفهوم الدور الاجتماعي لكل فرد في المجتمع. ووفقًا للسابق فإن مفهوم الوظيفة يكمن في الدور الذي يسهم به الجزء في الكل؛ وكذلك تلك الأثار أو النتائج التي يُمكن أن تلاحظ وتؤدي إلى تحقق الهدف (30/ جراهام كلينلوتش: 2001: 219).

وبالتالي فهذه النظرية تفسر الدمج التربوي باعتباره ألية ضرورية لتحقيق التكامل الاجتماعي داخل المؤسسة التعليمية؛ وترتكز على مجموعة من المبادئ الأساسية منها: التكامل الاجتماعي المحقق لانسجام مكونات المجتمع؛ والوظيفة التي تحدد دور المؤسسة؛ والتوازن الذي يحفظ استقرار المجتمع؛ والقيم والمعايير التي توجه سلوك الأفراد في المجتمع؛ وتنظر للمؤسسة التعليمية كأداة تعيد انتاج القيم الاجتماعية بإيجابية ترسخ للعدالة والتماسك واعداد الأفراد للاندماج التربوي المجتمع؛ من خلال اسهام المدرسة الدامجة في استيعاب مختلف الفئات؛ بما في ذلك ذوي الاعاقة؛ وهذا الأمر يعزز قوة وتماسك المجتمع ويحد من مظاهر العزلة والإقصاء تجاه ذوي الإعاقة؛ فلم يعد الدمج خيارًا تربويًا فقط؛ وانما اصبح ضرورة اجتماعية معاصرة.

ب/ نظرية الأنساق العامة **General systems theory:**

تعتمد النظرية في تفسير الظواهر على مفاهيم محورية باعتبارها انساقًا متكاملة وذات عناصر مترابطة ومتفاعلة؛ وتعمل مع هذه الأنساق في حدود معينة وتتبادل التأثير مع البيئة المحيطة بهدف تحقيق التوازن والاستمرار؛ وتتبنى اتجاهين رئيسيين هما: الاتجاه التحليلي والاتجاه الشامل في دراسة الموقف أو خلال التعامل مع القضية؛ ويرى (هارتمان) أن هذه النظرية تنظر إلى العالم على أساس ترابطي؛ ونتيجة لهذا الارتباط والاعتمادية المتبادلة بين الأجزاء المكونة للنسق؛ مما يؤدي إلى وجود خصائص جديدة؛ وأي تغير يطرأ على أي من الأجزاء المكونة للنسق؛ فإنه يؤدي إلى حدوث تغيير في النسق بصفة عامة (31/ جمال شحاته: 2009م: 66).

كما يُمكن أن نشير إلى أهمية النمو الاجتماعي- الانفعالي والذي يمكننا تحقيقه من خلال هذه النظرية لدى تهيئة وتكييف برامج التعليم لتلبي حاجة ذوي الإعاقة؛ مستندين في ذلك إلى رأي العالم Goleman الذي أثبت أن الذكاء الانفعالي هو أكثر أهمية من معامل الذكاء (IQ) للنجاح في الحياة؛ وأن الراشدين غير القادرين على التعرف إلى مشاعرهم والتعبير عنها وإدارتها يكونوا أكثر عرضة لاحتمالات الفشل في كل من العلاقات والحياة المهنية (32/ ترجمة: فتحي حميدة وأخرون: 2013: 78).

وبالتالي يُمكن القول أن المؤسسة التعليمية وفقًا لهذه النظرية بمثابة نسق مفتوح؛ يتأثر بالبيئة ويؤثر فيها ويعتمد نجاحه على مدى التنسيق بين مكوناته؛ وتستخدم الخدمة الاجتماعية مفاهيم هذه النظرية في سياق فرضيتها؛ نظرًا لقوة تفسيراتها حول الدمج التربوي الذي تفسره كعملية نسقية متكاملة لا تقتصر على نسق دون الأخر؛ إلى جانب تكامل الأدوار التربوية والمهنية؛ إلى جانب أطر التفاعل والمجتمع الداعم للدمج مع تبني استراتيجيات خاضعة للتقييم والتعديل باستمرار؛ وعليه فإنها ضمن أحدث النظريات التي تقدم رؤية شمولية للدمج؛ وتُساعد في تحليل المشكلات داخل المؤسسات التعليمية بطريقة وصفية تحليلية.

❷ الدراسات السابقة Previous studies:

من خلال مراجعة البحوث والدراسات السابقة التي تناولت مجال ذوي الاحتياجات الخاصة وبرامج الاعتماد المؤسسي للدمج التربوي؛ لم يتسنى لي الحصول على دراسة تناولت الموضع بكلتا متغيريه؛ وإنما يتم تناول مفهوم الدمج لهذه الفئة بعيداً عن الاعتماد المؤسسي وبالتالي فالنتائج المتوقعة من البرنامج لا تكون مرضية ضمن مخرجاتها التعليمية والخدمية على المستوى الإنساني؛ ونشير هنا إلى بعض الدراسات ذات العلاقة وفق التالي:

❶ دراسة بعنوان: دور الإعلام في خدمة قضايا الأشخاص ذوي الاعاقة في العالم العربي؛ ورقة بحثية منشورة بموقع المجلس العربي للطفولة والتنمية؛ مقدمة لمؤتمر الأسرة والإعلام العربي نحو أدوار جديدة للأعلام الأسري؛ وتناولت الورقة ذوي الإعاقة من منظور الاتفاقيات الدولية المختلفة وصولا للاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة ودور الإعلام العربي في ترسيخها؛ كما أوضحت الدراسة أن الاهتمام العلمي بفئة الأشخاص ذوي الإعاقة بدأ باهتمام الأمم المتحدة بقضايا الإعاقة منذ عام 1945؛ من خلال برامجها المتضمنة لمحاور رئيسة وهي: الوقاية والتأهيل وتكافؤ الفرص؛ معرجة في إطار ذلك على واقع ذوي الاعاقة في الوطن العربي وضياع حقوق هذه الفئة (33/ أمل عبد الرحمن صالح: مايو 2016 م؛ http://www.arabccd.org).

❷دراسة بعنوان: الضغط النفسي واستراتيجيات المواجهة لدى أمهات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؛ رسالة ماجستير منشورة بجامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي؛ تهدف الدراسة للكشف عن طبيعة استراتيجيات المواجهة التي تعتمدها أمهات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وعلاقته بمستوى الضغط لديهن؛ تكون مجتمع الدراسة وعينتها من أولياء امور الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العامة للمرحلة المتوسطة المدمج بها طلاب ذوي الاحتياجات الخاصة قسم التربية الفكرية بمدينة الرياض وعدد عينة الدراسة 254 فردا؛ واعتمدت نظام دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة ودوره في تحسين أداء الدور الاجتماعي لأولياء أمورهم؛ واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كما استخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة (34/ أمال رجايمية: 2016م:http://bib.univ-oeb.dz:8080/jspui/handle/123456789/3142).

❸ دراسة بعنوان: اثر فعالية الاتصال لدى المربين في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة- فئة المصابين بالتوحد؛ رسالة ماجستير منشورة بجامعة الجلفة زيان عاشور بالجزائر؛ تكشف الدراسة عن زيادة الضغوط المصاحبة لدى إصابة أحد أفراد الأسرة بأحد الأمراض من العوامل النفسية والاجتماعية المسببة للضغط؛ وحظيت الضغوط الناتجة عن الإصابة بالإعاقة باهتمام العديد من الباحثين لما للإعاقة من امتداد نفسي واجتماعي ينال الأسرة والمحيط تأثرا؛ وتحديدا إذا كان مصابا بإعاقة التوحد لأنها من أعقد الإعاقات وأصعبها لما تتسم به من الانغلاق والنمطية؛ وأشار الباحث إلى فاعلية برامج الاتصال والدمج في الحد من هذه الضغوط لكل من الأسرة والطفل التوحدي

(35/بلخير قديم وعبد الكريم حرزلاوي: 2017م:http://dspace.univ-djelfa.dz:8080/xmlui/handle/123456789/230).

❹ دراسة بعنوان: احتياجات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وحقوقهم في المملكة العربية السعودية؛ رسالة دكتوراه منشورة بجامعة ليستر كلية الخدمة الاجتماعية - بريطانيا؛ تشير الدراسة إلى بدايات المملكة العربية السعودية في عملية تطوير وتجديد منظماتها للاعتراف الكامل بحقوق ذوي الاعاقة ومواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات الوطنية والعالمية في مجال ذوي الاعاقة؛ وكيف أن مشاكل الطفل والعائلة تشكل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات المملكة ورؤيتها وسياساتها؛ وأشارت الدراسة لوجود نقص في البحوث الشاملة التي تركز على احتياجات وحقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ودور المملكة العربية السعودية في تلبية حقوقهم وحمايتها؛ مبيناً الباحث أن بحثه هو الأسبق والأول في هذا المجال؛ وأشار الباحث إلى استخدام استبيانات شبه منظمة ومجموعات تركيز ومقابلات متعمقة لتجميع البيانات الكمية والنوعية؛ وتم تحليل البيانات المجمعة ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة واستخلاص نتائج هذا البحث؛ والتي كان أهمها وجود الحواجز الاجتماعية كأحد المعوقات الرئيسية أمام احتياجات وحقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؛ والضغوطات الحياتية التي تواجه الطفل وأسرته؛ ويقدم الباحث عدة توصيات تنادي بتلبية جميع الاحتياجات للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة العربية السعودية.

(36/أحمد الربيعي؛ 2010م؛ http//moetu .maktabat-online.com/xmlui/handle/123456789/282).

❺ دراسة جمال محمد الخطيب (2004) هدفت إلى معرفة تأثيرات الدمج على القبول الاجتماعي للأطفال ذوي الحاجات الخاصة من قبل أقرانهم العاديين؛ ولتحقيق هذا الهدف اختيرت عينة ضمت (390) طالباً وطالبة من الصفين السادس والسابع في أربع

مدارس؛ اثنتان منها تنفذان الدمج والاثنتان الأخريان لا تنفذان الدمج؛ وأشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى القبول الاجتماعي للأطفال ذوي الحاجات الخاصة من قبل أقرانهم العاديين كان مرتفعاً نسبياً ، ولكنه كان أكثر ارتفاعاً وبشكل دال إحصائياً لدى الأطفال الذين تنفذ برامج دمج في مدرستهم ، أما متغير الجنس فلم يكن له أثر دال حيث لا توجد فروق جوهرية بين استجابات الذكور والإناث (37/محمود مقابلة: 20:2010).

❻ أما دراسة نعمه عبد الفتاح(1999) و التي كانت تهدف إلى قياس عائد التدخل المهني للخدمة الاجتماعية بالتركيز على خدمة الجماعة في تنمية الشعور بالانتماء للجماعة لدى الشباب ذوي الاحتياجات الخاصة؛ وانتهت إلى أن هناك علاقة ايجابية بين الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وخصوصا خدمة الجماعة في تنمية الشعور بالانتماء لدى ذوي الاحتياجات الخاصة (38/ محمود مقابلة: 2010: 21).

❼ قامت سحر احمد الخشرمي (2004) بدراسة مسحية هدفت إلى التعرف على برامج الدمج المطبقة على الطلاب والطالبات من ذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة؛ وتقييم مدى نجاح تلك البرامج؛ وتحديد العقبات التي تعترضها؛ وقد أشارت النتائج إلى التحول الكبير الذي طرأ على برامج الدمج في المملكة حيث بدأت بطيئة عام 1410هـ ثم تزايدت بشكل ملحوظ؛ كما أوضحت النتائج أن بعض ذوي الاحتياجات الخاصة قد نال نصيباً أكبر من الدمج كفئة الإعاقة الفكرية والتي بلغت نسبة الدمج لها (42.7%) من مجموع الأطفال المعاقين والمدمجين في مدارس التعليم العام بالمملكة؛ تليها فئة صعوبات التعلم (32.4%)؛ ثم الإعاقة السمعية (11.9%)؛ كما أوضح النتائج أن فئة اضطراب التوحد (0.2%)؛ وفئة الإعاقة الحركية (0.7%) كانت الأقل حظاً بين بقية الإعاقات في تطبيق برامج الدمج. وبالنسبة للنتائج المتعلقة بالمعوقات التي واجهت برامج الدمج في المملكة؛ فقد أوضحت النتائج أن أكثر المشكلات والمعوقات التي تواجه الدمج تعود إلى الاتجاهات السلبية نحو الأفراد المعاقين؛ يليها نقص الخبرة والمعرفة بالإعاقة؛ ثم عدم توافر المعلم المتخصص وتعدد إعاقات الأطفال؛ وعدم التهيئة المسبقة للدمج وعدم تعاون الأسرة؛ وكذلك عدم توافر تسهيلات بنائية (39/ المرجع السابق: 21).

❽ أما دراسة محمد رفعت قاسم و وبدر الدين كمال (2008) والتي كانت تهدف إلى التعرف على علاقة تعزيز الانتماء للجماعة بزيادة قدرة ذوي الاحتياجات الخاصة على تحدي الإعاقة؛ وقد توصلت الدراسة إلى أهمية برامج التدخل المبكر في تنمية الشعور بالانتماء للجماعة لدى ذوي الاحتياجات الخاصة؛ وزيادة معدل انتشار العلاقات الاجتماعية بعد التدخل المهني؛ وزيادة القدرة على تأكيد الذات؛ وزيادة القدرة على العمل واكتساب مهاراته (40/ المرجع السابق:21).

التعقيب على الدراسات السابقة:

تُظهر مراجعة الدراسات السابقة إسهامات علمية هامة في مجال دمج الأشخاص ذوي الإعاقة؛ حيثُ أوضحت اهتماماً بقضاياهم من زوايا نفسية واجتماعية وتربوية؛ إلا أن تحليلها في ضوء موضوع الدراسة الحالية الذي تناول الربط بين الخدمة الاجتماعية وقيم الاعتراف والمعايير الدولية للدمج؛ لم تتناول بشكل محدد البعد القيمي المرتبط بقيم الاعتراف؛ والذي تعمل الخدمة

الاجتماعية ضمن أدوارها على تدعيمه من خلال المطالبة والمناصرة لحقوق هذه الفئة؛ وتعزيز اندماجها بكافة مؤسسات المجتمع؛ كما لم تربط بين ممارسات الخدمة الاجتماعية والمعايير الدولية المنظمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع؛ ومن هنا تنبع أهمية الدراسة الحالية التي تسعى إلى تقديم إطار تكاملي يربط بين قيم الاعتراف كموجه فلسفي؛ والخدمة الاجتماعية كممارسة مهنية والمعايير الدولية كمرجعية تنظيمية تكفل الزامًا محليًا؛ بما يسهم في تعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة داخل المؤسسات التعليمية على أسس إنسانية عادلة؛ لذلك تُقدم الدراسة الحالية طرحًا تكامليًا يتجاوز ما عرض في الدراسات السابقة من خلال التأصيل لقيم الاعتراف كمدخل نظري حاكم لممارسات الخدمة الاجتماعية وفق استراتيجية تعزيز الكرامة الإنسانية واستراتيجية تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ومواءمتها ذلك مع المعايير الدولية للدمج ومتطلبات المؤسسات التعليمية الحديثة من خلال الانتقال من مستوى الوصف والتحليل إلى مستوى البناء النظري والتطبيقي المتكامل؛ وعليه تتوافق بعض الدراسات السابقة جزئياً مع توجه الدراسة الحالية خاصة دراسة (نعمة عبد الفتاح) ودراسة (محمد رفعت قاسم وآخرون) تلك التي أظهرت توافقًا مع قيم وادوار الخدمة الاجتماعية في دعم ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تأكيدها على التالي:

❶تنمية الشعور بالانتماء. ❷تعزيز التفاعل الاجتماعي. ❷دعم التكيف النفسي والاجتماعي.

وهذه النتائج تلتقي مع قيم الاعتراف التي تقوم عليها ممارسات مهنة الخدمة الاجتماعية وهي:

❶ احترام الكرامة الإنسانية. ❷الاعتراف بالاختلاف. ❸ تعزيز المشاركة الاجتماعية.

وكذلك تتوافق نسبيًا مع دراسة (جمال الخطيب) التي أكدت على الدمج كمسار للقبول الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة مع الآخر؛ ودراسة (امال رجايمية) التي تبنت استراتيجيات المواجهة لتحسين أداء الدور الاجتماعي لأولياء أمور الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؛ ودراسة (بلخير قديم وآخرون) التي أشادت بأهمية الاتصال والدمج للحد من الضغوط الأسرية وامتدادها حيثُ حددت بشكل غير مباشر أبعاد الاعتراف الماثلة في: الاعتراف الاجتماعي والاعتراف العاطفي داخل الأسرة والمجتمع. وبالإشارة إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ أظهرت دراسة (أمل عبد الرحمن) ودراسة (أحمد الربيعي) توافقًا مع توجه الدراسة نحو الدمج وفق المعايير الدولية للمطالبة بالحقوق الإنسانية لهذه الفئة بالتأكيد على تكافؤ الفرص؛ والحق في التعليم؛ الحماية الاجتماعية؛ لكونها مرتكزات أساسية في المعايير الدولية للدمج تُمكن ذوي الإعاقة من حقوقهم وفق المبادئ الإنسانية الهامة:

❶مبدأ العدالة التعليمية. ❷ مبدأ الإتاحة والتمكين. ❸ مبدأ عدم التمييز.

الإطار النظري للدراسة:

(الخدمة الاجتماعية وقيم الاعتراف كمدخل لتعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة وفق المعايير الدولية)

أولًا/ الخدمة الاجتماعية الدولية في مجال ذوي الإعاقة:

الخدمة الاجتماعية في مجال ذوي الإعاقة هي مهنة إنسانية تستند للممارسة القائمة على مبادئ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادرة عن الأمم المتحدة؛ التي ترفض التميز وتكفل الحماية المتساوية والفعالة لضمان حقوقهم الحياتية وتحقيق دمجهم الكامل في المجتمع من خلال أطر تشريعية وممارسات مهنية عالمية. وتعتبر الخدمة الاجتماعية اليوم مهنة دولية بل وعالمية بشكل أو بآخر؛ حيثُ يتم ممارستها في أغلب دول العالم وإن كانت تختلف في أساليب ممارستها؛ ويختلف نمط التنظيم الذي تتخذه وأدوارها ومجالات ممارستها وأنماط الإعداد المهني لممارسيها ومستوى الاعتراف المجتمعي بها؛ تبعًا للسياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية(41/عبد اللاه صابر: 2024: 22).

إذا أننا نؤكد أن قيم الاعتراف بالآخر أساس أخلاقي لبناء الإنسان والأوطان في كل المجتمعات؛ والخدمة الاجتماعية هي الجسر الأساسي والأداة المهنية التي تُجسد هذه القيم (الحقوق؛ الكرامة؛ القبول؛ الاحترام؛ المساواة؛ احترام الهوية) لأجل دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل فعال؛ فقيم الاعتراف مدخلًا حقوقيًا وتنمويًا حيويًا لتعزيز الدمج والانتقال بالخدمات من مستوى الرعاية الطبية إلى مستوى التمكين الشامل؛ الذي يكفل تحقيق دمج عادل وشامل داخل المؤسسات التعليمية انسجامًا مع المعايير الدولية للدمج والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الدمج العالمية؛ وبالتالي تعمل الخدمة الاجتماعية ضمن ادوارها وفق مقاربة تكاملية تجمع بين دعم القيم بنموذج ممارسة يتوافق والمعايير الدولية؛ وتحويل الإطار الحقوقي للأشخاص ذوي الإعاقة إلى ممارسات ميدانية داخل المؤسسات التعليمية؛ من خلال فلسفة مهنية معاصرة تتفهم التحول العالمي نحو برامج الدمج الشامل؛ الذي يتطلب توفير البيئة المُهيأة؛ والدعم الفردي لضمان المشاركة الاجتماعية والأكاديمية الفعالة للطلبة ذوي الإعاقة داخل المدارس والجامعات؛ للحد من معاناة ذوو الإعاقة الذين غالبًا ما يتعرضون للتنمر والإقصاء والتهميش ونقص الاعتراف.

أن محددات نقل الاعتراف من مفهوم نظري إلى ممارسة عملية يتحقق في إطار العلاقة بين الخدمة الاجتماعية وقيم الاعتراف وفق:

- الآلية المهنية للخدمة الاجتماعية لتحقيق قيم الاعتراف من خلال عدة مرتكزات هي:

❶العدالة الاجتماعية. ❷الكرامة الإنسانية. ❸حقوق الإنسان.

- أن استراتيجيات الخدمة الاجتماعية تُجسد قيم الاعتراف على أرض الواقع؛ في إطار خطط عمل وممارسات مهنية ساعية لـ:

❶تمكين الأفراد من حقوقهم. ❷تعزيز مشاركتهم. ❸مواجهة التميز.

- ومن خلال أدوات مهنية تطبيقية أساسية هامة ماثلة في: الإرشاد؛ والتوعية؛ والتدخل المهني.

ثانيًا/ قيم الاعتراف كمنطلق فلسفي للدمج:

تُناصر الخدمة الاجتماعية من خلال أدوارها المجتمعية قيم الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة كأفراد متساوين في الكرامة والأهلية القانونية كمدخل للدمج؛ والتأكيد على قبول عجزهم كتنوع نحو قيم الاعتراف بهويتهم؛ والاعتراف بحقوقهم؛ والاعتراف بقدراتهم وطاقاتهم الدفينة؛ إذ تشير الكتابات إلى استلهام قيم الاعتراف نظريًا من أفكار أكسل هونيت (Axel Honneth) الذي يُقصد بمفهومه التالي:

❶الاعتراف بكرامة الإنسان. ❷احترام الاختلاف. ❸ الإقرار بحقوقه ومكانته في المجتمع.

وتركز على ثلاثة مستويات وأبعاد أساسية يُستوجب توفرها بالنظام التعليمي هي:

أ. الاعتراف العاطفي/ الحب و الدعم والرعاية داخل الأسرة وتوفير بيئة مدرسية آمنة وداعمة نفسياً تتقبل واقع وظروف الطفل.

ب. الاعتراف القانوني/ الحقوقي والتأكيد على حق الطالب في التعليم المتساوي؛ من خلال الحقوق والتشريعات المانحة لحق التعليم والدمج؛ وتقديم التعديلات المعقولة (Reasonable Accommodations) في المناهج والبيئة الفيزيائية لضمان مشاركته.

ت. الاعتراف الاجتماعي/ التضامن وتقدير قدرات ومساهمات الطالب ذي الإعاقة؛ والقبول المجتمعي لمشاركتهم الفاعلة وإزالة الوصمة الاجتماعية والاتجاهات السلبية نحوهم.

وتحدد الخدمة الاجتماعية أهدافها كمدخل لتعزيز الإدماج وفق التالي:

- تحسين نوعية حياة الأفراد كعملية شاملة تركن لتعزيز الرفاهية الجسدية والنفسية والاجتماعية؛ من خلال الدور الذي يؤديه الأخصائي الاجتماعي المستمد من الهدف الماثل في تقديم المساعدة الهادفة؛ التي تتطلب منه تعزيز العلاقات الإيجابية وتوفير بيئة مكانية آمنة؛ والتواصل مع أجهزة تنظيم المجتمع الحكومية وغير الحكومية؛ بغية الوصول إلى التعليم العام المتكافئ وعالي الجودة؛ فهناك عدة طرق ترسمها السياسات الاجتماعية في الدولة؛ ويُمكن من خلالها تحسين نوعية الحياة للأفراد بما يتلاءم وقدراتهم وامكانياتهم؛ وفق مستويات منها:

❶ مستوى التدريس المندمج كأسلوب تعليمي بيدغوجي يُدخل قيم حقوق الإنسان في بنية المواد الدراسية؛ ويفتح فكر المتعلم وسلوكه على قيم الكرامة والمساواة والحرية والمواطنة وترسيخ هذه الحقوق في سلوكه ومواقفه.

❷ المستوى التربوي (التربية الشاملة) وهنا يتضح أن التدريس المندمج المشار إليه سابقًا هو عملية يتوقف نجاحها على التربية الشمولية؛ التي لا تعتمد في ذلك على دور المدرسة فقط؛ وإنما تُشيد بدور المدرسة الموازية الماثلة في وسائل الإعلام والاتصال الحديثة وما لها من دور هام؛ يُراد به تعزيز العدالة وترسيخ سلوكيات داعمة للمساواة وقبول الآخر؛ ضمن إطار مرجعي للدولة الوطنية.

❸ المستوى الثقافي المجتمعي الذي يؤكد بأن الممارسة البيداغوجية والممارسة التربوية ليستا معزولتين عن البنية الثقافية المجتمعية عامة؛ فهذا المستوى يؤسس ويؤطر لكل عملية تربوية - التنشئة- وتعليمية – التدريس-؛ ضمن مشروع سيسيوثقافي يُحدث العقل وينمي وضع الإنسان اجتماعيًا؛ بأن يتم تمويل المدارس العامة الجيدة بالموارد اللازمة وتوفير وصول خدمات الرعاية الصحية لكافة الأفراد؛ ودعم السياسات الصديقة لرفاهية وتحسين حياة هذه الفئة. (42/ يوسف عبد الحميد: 2025: ص 171-178).

- تعزيز التكيف الاجتماعي لدمج ذوي الإعاقة في المؤسسات التعليمية العامة؛ من خلال ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية لمبادئ تُرسخ قيم الاعتراف (Recognition Values) بمستوى توافقي مع المعايير الدولية؛ التي تؤكد على أهمية تلبية الوجود الشامل للطفل في الفصل والمجتمع ماديًا ومعنويًا عبر استراتيجيات تحقق المشاركة الفعالة والتقبل الاجتماعي وتحقيق الذات للفرد كفاعل وشريك أساسي في المجتمع؛ وتلك العملية المتكاملة لا تتم بخطوة واحدة؛ وإنما تبدأ من الفرد وتمتد إلى الأسرة والمدرسة والمجتمع؛ كما يتطلب الأمر تهيئة البيئة ليصبح الاختلاف مقبولًا والدعم ميسرًا ومتاحًا والمشاركة ممكنة؛ فعندما يشعر الطالب بالأمان والانتماء يتحقق التكيف الاجتماعي؛ ويتم الاعتراف بقدراته وليس فقط بإعاقته؛ وتُتاح له فرص حقيقية للمشاركة على عدة مستويات منها:

أ. على مستوى الطالب ذوي الإعاقة يبدأ التكيف الاجتماعي لدى تمكين الطالب نفسه من:

- تنمية المهارات الاجتماعية المحققة للتواصل وتكوين الصداقات والتعبير عن الذات.

- تقديم الدعم النفسي والتشجيع المستمر للطالب لتعزيز الثقة بالنفس لديه.

- تدريب الطالب على الاستقلالية من خلال الأنشطة اليومية الداعمة للاعتماد على النفس داخل المدرسة.

- تقديم التوعية ببرامج الإرشاد النفسي والاجتماعي لمساعدته على مواجهة التحديات والتكيف مع البيئة.

ب. على مستوى الأسرة كمؤسسة تنشئة أولى حاضنة للتكيف من خلال:

- تقبل الإعاقة وتذليل الصعوبات النفسية وعدم وصم الطفل.

- دعم برامج التفاعل الاجتماعي مع الآخرين خارج نطاق الأسرة.

- تعزيز سبل التنفيذ للخطط التعليمية والتأهيلية كمسار عمل وتعاون مع المدرسة.

- تجنب الحماية الزائدة للطفل التي قد تعيق الاستقلالية.

ت. على مستوى المدرسة باعتبارها البيئة الأساسية للدمج من خلال:

- تهيئة البيئة المدرسية وتوفير بيئة مادية مناسبة وتقنيات تعليمية مساعدة.

- رصد التحديات والصعوبات وتقليل كافة العوائق التي تقيد مشاركة الطفل.

- تدريب وتأهيل المعلمين على استراتيجيات التعليم الدامج.

- رصد الفروق الفردية وفهمها والتعامل معها بمرونة.

- دعم العلاقات الاجتماعية تشجيع العمل الجماعي بين الطلاب.

- تعزيز التفاعل بين الطلاب وتنظيم أنشطة مشتركة تلبي استراتيجيات الدمج.

- نشر ثقافة قبول الآخر داخل الصف.

- تصميم خطط وبرامج تعليمية فردية تتناسب مع قدرات كل طالب.

ث. الدور على مستوى الأقران والطلاب الآخرين في منح التكيف الاجتماعي من خلال:

- نشر الوعي وتشجيع التعلم التعاوني حول الإعاقة لتقليل التنمر.

- بناء علاقات قائمة على الاحترام والمساندة.

ج. على مستوى المجتمع والسياسات لن ينجح الدمج بدون دعم مجتمعي ويتطلب:

- سن قوانين تدعم اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- نشر الوعي المجتمعي بقيم المساواة والاعتراف.

- دعم المؤسسات التعليمية بالموارد والإمكانات.

- إشراك الأخصائيين الاجتماعيين في العملية التعليمية.

ح. على مستوى مهنة الخدمة الاجتماعية من خلال:

- الدفاع والمناصرة عن حقوق الطلاب ذوي الإعاقة من خلال تعزيز قيم الاعتراف: الاحترام؛ الكرامة؛ القبول.

- دعم الطالب للوصول لمستوى التكيف النفسي والاجتماعي المحقق للتوافق مع البيئة الجديدة.

- التنسيق بين الأسرة والمدرسة لدعم العملية التعليمية المتكاملة.

دور الخدمة الاجتماعية في تحقيق الدمج التربوي الفعال وفق قيم الاعتراف والمعايير الدولية:

تشكل ممارسات الخدمة الاجتماعية وادوارها في المدارس والجامعات بالاستناد للتعليمات والتوجهات والنشرات والمطالب الدولية عملًا رائدًا يُعزز تحويل الاتفاقيات الدولية إلى ممارسات واقعية وفق ما يلي:

- تبني نموذج اجتماعي يُحرر ذوي الإعاقة من مؤسسات العزل؛ حيثُ يركز فيه الأخصائي الاجتماعي على تغيير وتعديل البيئة المحيطة؛ وإزالة العوائق البيئية والمجتمعية لتناسب احتياجات كل طالب بدلاً من التركيز على العجز الطبي لديه.

- التنسيق متعدد التخصصات ضمن فريق متكامل (معلم- أخصائي- طبيب) لتصميم خطة تربوية فردية؛ تضمن تقديم الدعم اللازم.

- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والإرشاد والتوعية للطالب وأسرته؛ وتعديل الاتجاهات متى استدعاء الأمر ذلك؛ والقيام بتنظيم حملات توعية داخل المدرسة لتغيير الاتجاهات السلبية ومنها التنمر؛ وتوعية المجتمع لتقبل الدمج ونبذ التميز.

- تفعيل الدمج الشامل التوافقي مع المعايير الدولية؛ والعمل على وضع البرامج وتصميم الأنشطة التي تضمن حدوث التفاعل المطلوب بين الطالب ذو الإعاقة وأقرانه العاديين؛ بأن يقضي أكبر وقت ممكن معهم؛ بالتزامن مع توفير الدعم المتخصص باستمرار.

- تيسير الوصول للخدمات العامة وتوفير خدمة المرافق الشخصي؛ وتقديم الدعم المباشر للأشخاص ذوي الإعاقة داخل المجتمع؛

وتعمل الخدمة الاجتماعية على دعم وتحقق الاندماج التعليمي في المؤسسة التربوية وفق عدة مستويات منها:

	على مستوى الفرد	على مستوى الأسرة	على مستوى المؤسسة التعليمية	على مستوى المجتمع
1	دعم التكيف النفسي	التوعية	نشر ثقافة الدمج	تعزيز القبول الاجتماعي
2	تعزيز الثقة بالنفس	تقليل الضغوط	تعديل الاتجاهات السلبية	الدفاع عن الحقوق
			دعم السياسات الدامجة	

فالدمج التربوي الفعال للأشخاص ذوي الإعاقة يهدف إلى:

❶تحقيق تكافؤ الفرص ❷تنمية القدرات ❸تعزيز التفاعل الاجتماعي

أما متطلبات نجاح الدمج التربوي فهي تكمن في:

❶بيئة داعمة ❷قبول مجتمعي ❸إعداد مؤسسي جيد

أما المعايير الدولية لدمج ذوي الإعاقة تربويًا ترتكز على مبادئ أساسية هي:

❶الحق في التعليم للجميع ❷عدم التمييز ❸الإتاحة ❹المشاركة

ومن أهم مرتكزاتها:

❶العدالة ❷الشمول ❸احترام الكرامة الإنسانية

وبذلك يكون النموذج التكاملي للدمج التربوي الفعال قائم على:

قيم الاعتراف (الأساس القيمي)

⬇

الخدمة الاجتماعية (آلية التطبيق)

⬇

المعايير الدولية (الإطار المرجعي)

⬇

تحقيق الدمج التربوي الفعّال

المعايير الدولية لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم

بما إن دمج الأشخاص ذوي الإعاقة تربويًا ومجتمعيًا هو التزام حقوقي دولي؛ فإن الخدمة الاجتماعية هي الأداة المهنية التي تحول هذا الالتزام إلى واقع ميداني؛ من خلال ترسيخ قيم الاعتراف التي تضمن كرامة الطالب؛ ومشاركته الكاملة في الحياة التعليمية؛ فهي معايير تضمن انتقال مفهوم الدمج (وجود الطالب في الصف) إلى مفهوم التعليم الشامل (مشاركة الطالب وتعلمه بفعالية)؛ ورغم ذلك التوجه نحو الدمج تواجه هذه العملية تحديات هامة أهمها:

- الاتجاهات السلبية التي تستدعي مزيدًا من التوعية لتغيير نظرة المجتمع والمؤسسات والأفراد.
- نقص الكوادر المؤهلة الأمر الذي يتطلب ضرورة الاسراع في تدريب اختصاصي الخدمة الاجتماعية والتربية الخاصة.
- البيئة الفيزيائية والتحدي المادي الذي يستوجب تعديل المباني المدرسية القديمة وتطويرها بما يتناسب مع الواقع والعصرنة.

وبناًء على ما ورد في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) المادة 24- من معايير ومبادئ دولية للتعليم الدامج؛ وهي بمثابة ركائز اساسية لضمان جودة التعليم الشامل وحق التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة منها:

❶ سهولة الوصول (Accessibility) من خلال:

- تهيئة شاملة للبيئة المكانية (منحدرات- مصاعد- حمامات مجهزة) وإزالة الحواجز المادية وتوفير أدوات مساعدة للحركة والتنقل لتسهيل التنقل داخل المدرسة.
- أدوات مساعدة على التواصل ووسائل التعلم البديلة و صيغ رقمية سهلة القراءة؛ وتوفير الكتب والمواد التعليمية بطريقة برايل؛ وتوفير مترجمي لغة الإشارة.

❷ التعديلات المعقولة (Reasonable Accommodation) من خلال:

- تعديل المناهج وطرق التدريس والتقييم لتناسب قدرات الطالب.
- التعليم وتعديل المناهج الدراسية؛ وطرق التدريس؛ وأساليب التقييم والامتحانات لتناسب القدرات الفردية لكل طالب دون إخلال بجوهر المنهج.
- المرونة توفير وقت إضافي في الامتحانات أو استخدام أدوات تقنية خاصة.

❸ تأهيل الكوادر (Capacity Building) من خلال:

- التدريب المستمر للمعلمين والإداريين على استراتيجيات التعليم الدامج وفهم التنوع الوظيفي وكيفية التعامل مع التنوع ومختلف الإعاقات.
- إعداد كوادر قادرة على تقديم الدعم النفسي والدعم السلوكي والتربوي وليس فقط الأكاديمي.

❹ المشاركة والاندماج الاجتماعي (Participation & Inclusion) من خلال:

- الدمج الشامل وإشراك الطلاب ذوي الإعاقة في كافة الأنشطة المدرسية اللاصفية (الرحلات ؛ والرياضة) لتعزيز انتمائهم.

- خلق بيئة مدرسية آمنة ومرحبة تحارب التنمر وتدعم بناء صداقات بين جميع الطلاب لتعزيز الاندماج المجتمعي.

ونخلص من ذلك إلى الاستنتاجات التالية:

- أن ممارسات الخدمة الاجتماعية وأدوارها في البيئة التربوية تدعم حق ذوي الإعاقة في الدمج والاعتراف المجتمعي؛ في بيئة تعليمية داعمة لكافة احتياجاتهم الإنسانية والمادية والثقافية.
- أن أهداف المهنة تُلزم الأخصائي الاجتماعي بتطبيق قيم الاعتراف؛ وتعزيز الوعي الاجتماعي بقبول وتقدير التنوع والاختلاف لدى الأفراد تحقيقًا للمساواة.
- أن أنساق الخدمة الاجتماعية وسياساتها المحلية تعمل على تنفيذ معايير الدمج العالمية ضمن خطط التغير الاجتماعي؛ والتخطيط الشامل لضمان المشاركة الكاملة لذوي الإعاقة في كل المواقع والمؤسسات في المجتمع؛ فالممارسون لا ينظرون لذوي الإعاقة كعبء بل كطاقات إيجابية تدعم مسيرة التنمية المستدامة.
- الدعم والتهيئة للخطط الفردية ضرورة وحق إنساني بالتعاون مع الأسرة ؛ بناءً على الاحتياجات الفردية لكل الطلاب؛ من خلال تفعيل برامج تربوية وخدمات خاصة مثل: لغة الإشارة أو لغة برايل.
- تهيئة البيئة التعليمية والصفية لضمان الترتيبات التسييرية المُمكنة في المدارس العامة والخاصة؛ وإزالة كل الحواجز المادية والاجتماعية والمجتمعية أمامهم.
- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي الشامل للطالب وأسرته لتخفيف الضغوط وضمان التوافق الاجتماعي داخل المؤسسة التعليمية؛
- تمكينهم من نيل كامل حقوقهم المكفولة في الدساتير العالمية والإقليمية والمحلية؛ من خلال مواصلة السعي للأخصائيين الاجتماعيين نحو ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية محليًا؛ ونقل مشروع الدمج من مجرد وجود مادي داخل الفصل إلى مشروع اندماج حقيقي ومستدام يحقق المساواة والاعتراف بالحقوق الإنسانية لذوي الإعاقة.

التوصيات:

❶ تطوير ممارسات الخدمة الاجتماعية في مجال التعليم لتشمل الدمج التعليمي كقضية دولية نحو الاستدامة.

❷ استحداث أدوات وآليات لتدريب الأخصائيين الاجتماعيين على صناعة القرار التعليمي في عصر الاستدامة وفق خدمات تحقق الرفاه الإنساني لذوي الإعاقة.

❸ بناء شراكات بين الجامعات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني؛ لأجل تبنى قيم اعتراف ذات نهج تشاركي يُشرك ذوي الإعاقة في صناعة القرار والاختيار.

المصادر والمراجع:

(1) خليل عبد المقصود عبد الحميد؛ الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان. القاهرة: دار القاهرة للنشر؛ 2004م.

(2) نايف عابد الزارع؛ تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة. عمان - الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع؛ 2003م.

(3) جمال شحاته حبيب؛ الممارسة العامة منظور حديث في الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث؛ 2009م.

(4) أحمد عبد الفتاح ناجي؛ سياسة الرعاية الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث؛ 2012م.

(5)علي عبد الرزاق الزبيدي وحسان محمد شفيف؛ حقوق الإنسان. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع؛ 2009م.

(6) هويدا محمد عبد المنعم؛ القانون الدولي الإنساني. القاهرة: دار الكتاب الحديث؛ 2008م.

(7) سهيل حسين الفتلاوي؛ حقوق الإنسان - موسوعة القانون الدولي " الجزء 3". عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع؛ الطبعة الرابعة؛ 2012م.

(8) خليل عبد المقصود عبد الحميد؛ الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان. القاهرة: دار القاهرة للنشر؛ 2004م.

(9) محمد سيد فهمي؛ الخدمة الاجتماعية - التطور - الطرق - المجالات. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر؛ 2007م.

(10) عبد اللاه صابر عبد الحميد؛ قضايا ومشكلات الممارسة المهنية في إطار الخدمة الاجتماعية الدولية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث؛ 2024م.

(11)احمد وهبي حسين احمد؛ التحول الرقمي من منظور اجتماعي تنموي. مصر: دار الكتب والدراسات العربية؛ 2022م.

(12) عبد اللاه صابر عبد الحميد عبد اللاه؛ قضايا ومشكلات الممارسة المهنية في اطار الخدمة الاجتماعية الدولية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث؛ 2024م.

(13) عبد المجيد بن طاش نيازي؛ مصطلحات ومفاهيم إنجليزية. الرياض: مكتبة العبيكان؛ 2000.

(14) أحمد زكي بدوي؛ معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت؛ مكتبة لبنان؛ 1977م.

(15) جميل صليبا؛ المعجم الفلسفي. بيروت: دار الكتاب اللبناني؛ الجزء الأول؛ الطبعة2؛1979م.

(16) ماجدة ابو منجل؛ علم النفس الاجتماعي. ليبيا: دار الحكمة للنشر والتوزيع؛ 2022م.

(17)حمزة الغزال؛ الاعتراف والحرية عند اكسل هونيت. مقالة: مؤسسة مؤمنون بلا حدود؛ يوليو2025:

WWW.MOMINOUN.COM

(18) عقيل حسين عقيل؛ الموسوعة القيمية لبرمجة الخدمة الاجتماعية؛ الوحدة الأولى؛2007م.

(19) أحمد ابو السعد وأحمد عربيات؛ نظريات الإرشاد النفسي والتربوي. الأردن- عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع؛ 2009م.

(20) محمود يوسف عبد القادر مقابلة؛ الدمج وعلاقته بالشعور بالانتماء لدى الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. جامعة نجران: المملكة العربية السعودية؛ ورقة علمية منشورة بموقع قوقل الباحث العلمي؛ 2010م.

(21) محمود يوسف عبد القادر مقابلة؛ الدمج وعلاقته بالشعور بالانتماء لدى الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. جامعة نجران: المملكة العربية السعودية؛ ورقة علمية منشورة؛ الموقع: قوقل الباحث العلمي؛ 2010م.

(22) Patricia F Hearro - Verna Hildebrand ترجمة فتحي حميدة وأخرون؛ إدارة مراكز رعاية الأطفال. عمان: دار الفكر؛ 2013م.

(23) غازي حسن صباريني؛ الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. الأردن- عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع؛ الطبعة الثالثة؛2011م.

(24) نايف عابد الزارع؛ تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع؛ 2003م.

(25) المؤسسات التعليمية؛ ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org

(26) العياشي زيتوني؛ محاضرات في علم اجتماع المؤسسات؛ المسيلة: جامعة محمد بوضياف- قسم علم الاجتماع؛ العام الجامعي 2019- 2020م.

(27) فاطمة بنت قاسم العنزي؛ التجديد التربوي والتعليم الالكتروني. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع؛ 2011م.

(28) هنار ابراهيم امين؛ الاعتماد المؤسسي والاكاديمي ومعاييرهما؛ مجلة البحوث والدراسات الاسلامية- جامعة دهوك؛ ورقة منشورة بمشروع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية للمجلات الأكاديمية المحكمة 2012م؛ https://www.iasj.net/iasj .

(29) محمد الدقس؛ التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع؛ الطبعة الثانية؛ 1996م.

(30) جراهام كلينلوتش؛ تمهيد في النظرية الاجتماعية تطورها ونماذجها الكبرى" ترجمة محمد سعيد فرح". الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية؛ 2001م.

(31) جمال شحاته حبيب؛ الممارسة العامة " منظور حديث في الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث؛ 2009م.

(32) Patricia F Hearro - Verna Hildebrand" ترجمة فتحي حميدة وأخرون؛ إدارة مراكز رعاية الأطفال. عمان: دار الفكر؛ 2013م.

(33) أمل عبد الرحمن صالح؛ دور الإعلام في خدمة قضايا الأشخاص ذوي الاعاقة في العالم العربي؛ المجلس العربي للطفولة والتنمية: ورقة علمية منشورة بمؤتمر الأسرة والإعلام العربي نحو أدوار جديدة للأعلام الأسري؛ قطر: الدوحة2-3 مايو 2016م؛ http://www.arabccd.org

(34) أمال رجايمية؛ الضغط النفسي واستراتيجيات المواجهة لدى أمهات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؛ جامعة العربي بن مهيدي/أم البواقي: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية/ قسم علم النفس؛ رسالة ماجستير منشورة بإشراف عروج فضيلة؛ 2016؛ http://bib.univ-oeb.dz:8080/jspui/handle/123456789/3142

(35) دراسة بلخير قديم وعبد الكريم حرزلاوي بعنوان: اثر فعالية الاتصال لدى المربين في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة (فئة المصابين بالتوحد)؛ 2017 ؛ الجزائر: جامعة الجلفة زيان عاشور؛ رسالة ماجستير منشورة.

http://dspace.univ-djelfa.dz:8080/xmlui/handle/123456789/230

(36) دراسة أحمد الربيعي بعنوان (احتياجات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وحقوقهم في المملكة العربية السعودية؛ بريطانيا: جامعة ليستر/ كلية الخدمة الاجتماعية؛ رسالة دكتوراه منشورة؛2010م.

http://moetu.maktabat-online.com/xmlui/handle/123456789/282

(37) محمود يوسف عبد القادر مقابلة؛ الدمج وعلاقته بالشعور بالانتماء لدى الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة؛ أستاذ المساعد بقسم التربية الخاصة بكلية التربية/ جامعة نجران- المملكة العربية السعودية؛ ورقة علمية منشورة بموقع قوقل الباحث العلمي؛ 2010.

(38) محمود يوسف عبد القادر مقابلة؛ الدمج وعلاقته بالشعور بالانتماء لدى الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة؛ المرجع السابق.

(39) محمود يوسف عبد القادر مقابلة؛ الدمج وعلاقته بالشعور بالانتماء لدى الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة؛ المرجع السابق.

(40) محمود يوسف عبد القادر مقابلة؛ الدمج وعلاقته بالشعور بالانتماء لدى الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة؛ المرجع السابق.

(41) عبد اللاه صابر عبد الحميد عبد اللاه؛ قضايا ومشكلات الممارسة المهنية في اطار الخدمة الاجتماعية الدولية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث؛ 2024م.

(42) يوسف عبد الحميد؛ الخدمة الاجتماعية المبنية على حقوق الإنسان - منظور جديد للممارسة؛ الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث؛ 2005م.